

الأوضاع الاجتماعية في اليابان في ظل

الاحتلال الأمريكي 1945-1952

أ. د. فوزي خلف شويل م. د. كاظم هيلان محسن
جامعة البصرة- كلية التربية جامعة البصرة- كلية التربية

المقدمة (1)

استسلمت اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٥ آب ١٩٤٥، بعد أن قامت الطائرات الأميركية مدينتي هيروشيما وناكازاكي بالقنابل الذرية. وتعرضت أثر ذلك إلى تدابير عقابية صارمة اتخذتها سلطة الاحتلال التي كانت تتصرف باسم الحلفاء إلا إنها كانت عمليا بتخطيط وإدارة أميركية. وقد كان الهدف من سياسة الاحتلال هو منع اليابان من النهوض عن جديد لتشكيل مرة أخرى خطرا على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأقصى، ووضع الأسس لنظام سياسي وحكومة يابانية مسالمة ديمقراطية تحترم ميثاق الأمم المتحدة وتلتزم به.

ترك استسلام اليابان واحتلالها أثارا كبيرة في المجتمع الياباني وأدى إلى حدوث تغيرات واسعة فيه، فالمجتمع الذي عرف باستقراره وتماسكه ووحدته، تعرض بأثر صدمة الهزيمة والاستسلام إلى هزة قوية، خلخلت عدد من مواطن القوة فيه. فكان عليه مواجهة حالة جديدة لم لها سابقة في تاريخ اليابان تمثلت بحالة احتلال قوى أجنبية لأرضه، بعد حرب قاسية تركت أثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المجتمع برمته (2).

لقد كان الاعتراف بالهزيمة أمرا مؤلما للشعب الياباني، وقد وجدت هذه الهزيمة تعبيرا فوريا في خطابات المواطنين، الذين تكلموا عن "الخزي والعار" من الاستسلام غير المشروط، وصارت الكلمة الأكثر مرارة التي يرددونها هي ماكي تي سينسو (Maketa Senso) أي "خسرنا الحرب". لقد اخبر الزعماء اليابانيون شعبهم منذ عام ١٩3٠ أنهم سيكافحون من أجل "أكثر الأهداف نبلا"، من أجل إمبراطورية عظيمة تقودهم لإسقاط الإمبريالية الغربية وصولا إلى (مجال ازدهار مشترك أعظم في شرق آسيا)، وإنهم لن يتنازلوا عن هذا الهدف أبدا. وبعد أن ضحى ملايين

اليابانيين بأرواحهم من أجل هذا الهدف، وبعد تضحية قاسية ومريرة، اخبروهم أنهم هزموا كليا، وعليهم مساهمة المنتصر مهما كلف الأمر⁽³⁾.

الآثار الاجتماعية لازمة الغذاء:

في الوقت الذي كان اليابانيون يعانون فيه من أثر صدمة الهزيمة كانت تداعيات الأزمة الغذائية⁽⁴⁾ وأثارها الاجتماعية تفرز حالات جديدة على المجتمع الياباني، فقد أصعب الجوع هو السبب الرئيس للوفيات بين السكان، ففي شهر واحد هو شهر أيار عام ١٩٤٦، وجدت ٢٦٧ جثة في الشوارع قد لاقت حتفها بسبب الجوع، أي بمعدل تسعة أشخاص في اليوم الواحد⁽⁵⁾. وأخذت العوائل تبحث عن حلول لمعاناة الجوع، فآخذوا بخلط نشارة الخشب مع الطحين بنسبة واحد إلى أربعة لزيادة كمية العجين لعمل الفطائر والخبز، واستخدم السكان نخالة الحنطة التي كانت مخصصة لغذاء الخيول والماشية، وحتى قمامة الإحياء المترفة أصبحت أحد المصادر المعتمدة للمعيشة، وصارت الجرذان والفئران والضفادع والجنادب جزء من وجبة غذاء عدد كبير من الأسر اليابانية⁽⁶⁾. لقد أدت أزمة الغذاء إلى أن يتجه اليابانيون إلى كل منطقة يمكن استغلالها في زراعة المحاصيل، فزرعت الملاعب الرياضية، والمجالات الموجودة في المطارات⁽⁷⁾، وبدأت الصحف تخصص عدد من صفحاتها لإرشاد العوائل إلى الاستفادة من الحداثات المنزلية بزراعتها بالخضار⁽⁸⁾.

ووصل الأمر إلى أن البعض من العاملين في المشافي كان يسرق البطانيات الموضوعة على الجثث، وينزع ملابس الموتى. لبيعها على الباعة الذين لا يترددون في الاتجار فيها، فبحلول شهر تشرين الأول ١٩٤٦ كان هناك ستة وسبعون ألف كشك في المدن الرئيسية في اليابان متخصص في التعامل بهذه (البضاعة)⁽⁹⁾. ولسنوات عدة، مات الآلاف من اليابانيين بسبب الجوع. وكان متوسط ما تصرفه العائلة فوق المتوسطة من دخلها على الغذاء يصل إلى نسبة 68%. وظهرت مظاهر انخفاض النمو ونقص الوزن بشكل كبير عند الأطفال بعد سنوات الاحتلال الثلاث الأولى، وصارت ظاهرة احتشاد البالغين والأطفال والنساء والرجال، في القطارات المتوجهة إلى المناطق الريفية لمقايضة ثياب الكيمونو (The Kimono) باهظة الثمن وبعض الحاجات الثمينة بالغذاء مثل الرز

أو الخضروات أمرا مألوفا في اليابان في سنوات الأزمة، وظهرت مشكلات اجتماعية خطيرة نتيجة الإفراط في الإدمان على الكحول والمخدرات بين صفوف اليابانيين⁽¹⁰⁾.

الاثار الاجتماعية لحل وتسريح الجيش الياباني

مع عودة الجنود إلى البلاد بعد حل وتسريح الجيش الياباني، ظهرت توترات بين الجنود العائدين وعامة السكان، فعلى المستوى المعاشي، كان إيجاد السكن والوظائف لحوالي ثلاثة ملايين جندي وأكثر من ثلاثة ملايين مدني عائدين موضوعا صعبا في ظل الظروف التي كان يعيش اليابانيون في ظلها، فحتى لو تمكن الجنود من إيجاد أسرهم، فهذا يعني أعداد إضافية تطلب غذاء. فأصبحت بعض النشاطات الإجرامية الوسيلة الوحيدة للبقاء "إذ أشارت تقارير أميركية في عام ١٩٤٦ إلى أن السرقة والسرققة بقوة السلاح كانت سائدة بين الجنود العائدين، الذين تعرضوا إلى الإهمال والتحقيق"⁽¹¹⁾. "لقد غادر الجنود ببؤسهم كإبطال، وعادوا ليعيشوا كأشباح مغمورين... يكافحون من أجل مستوى معاشي ضئيل للغاية"⁽¹²⁾.

وفي الوقت الذي زادت فيه الأوضاع المعاشية سوء مع عودة الجنود، ظهرت مشكلات أخرى على الصعيد الاجتماعي، فبينما كانت الأسر سعيدة لعودة أقربائهم سالمين، كانت هناك بعض الحالات الاجتماعية الصعبة التي ظهرت. مثل أن زوجة كانت تعتقد أن زوجها مات فتزوجت مرة ثانية، فيعود زوجها السابق، ويجدها متزوجة من رجل آخر وغالبا ما يكون أخا له أو صديقا مقربا، فضلا عن أن بعض العوائل شعرت بالخزي من أبنائها الذين كانوا أسرى، إذ أن أغلبية الأسر اليابانية كانت تفضل أن يكون ابنهم قد مات في حملة انتحارية على أن يكون أسيرا، الأمر الذي جعل بعض العوائل تدعو أبنائها العائدين إلى عدم الظهور أو الرحيل بعيدا، بينما كان أهل الأسير يخبرون الجيران أن ابنهم مفقود في مكان ما، إذ يجدون ذلك أقل خزيا وعارا من أن يكون أسيرا⁽¹³⁾.

وان عوق كثير من الجنود العائدين صعب عليهم أمر إيجاد عمل يعتاشون من خلاله، مما دفعهم إلى افتراض الشوارع للاستجداء، وقد تخلى الكثير منهم عن محاولاته إيجاد عمل ومأوى فكان

مصيبه الانتحار⁽¹⁴⁾. لقد أصبح المقاتلون اليابانيون العائدون "أكثر إثارة للشفقة من المنبوذين، وصاروا هم منبوذوا البلاد الجدد"⁽¹⁵⁾.

من ناحية أخرى أخذت أعداد المتعاطين للمخدرات تزداد، على الرغم من أن تعاطي المخدرات لم تصبح ظاهرة واسعة الانتشار بين عامة الناس، إلا إنها كانت سائدة بين الكتاب والفنانين والمثقفين الذين كان إحساسهم بمرارة الهزيمة والاستسلام وتوقعهم لتدني موقع اليابان بين الأمم أثر الهزيمة وما سيتبع الاحتلال أكثر من عامة الناس⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم مما عرف عن اليابانيين من ظاهرة التماسك الاجتماعي، إلا أن ظاهرة السرقة، والسرقة تحت تهديد السلاح، والقتل لغرض السرقة، قد انتشرت في المجتمع الياباني، وكان أكثر المجرمين هم من الجنود العائدين، الذين كانوا يقومون بهذه العمليات. وكثرت حالات التحرش الجنسي والاغتصاب⁽¹⁷⁾.

وعلاوة على ذلك، انتشرت العصابات التي سيطرت على الأسواق، ومن أهم هذه العصابات عصابة ماتسودا (Matsuda)، واسكوسا (Asakusa)، وشيباما (Shibayama)، واكيوكوري (Ikebukure)، واويدا (Ueda)، وسيكجوشي (Sekiguchi)، وشينجوكو (Shinjuku). وظهرت هذه العصابات بصورة الأشقياء الذين يستخدمون قوتهم وتأثيرهم لحماية الضعفاء مقابل إتاوات يدفعها الضعفاء هؤلاء لهم، وقد أدى هؤلاء دورا ملحوظا في السيطرة على الأوضاع الداخلية لاسيما أن الشرطة كانت عاجزة عن القيام بواجباتها، وقد كان 80% من أفراد هذه العصابات هم ممن عادوا إلى البلاد من الجنود وعمال المصانع السابقين الذين فقدوا وظائفهم مع نهاية الحرب، وكان 60% من أفراد العصابات من الرجال، و30% من النساء و10% من الأطفال.

وأكبر هذه العصابات هي عصابة ماتسودا طوكيو، التي كانت تتألف من ألفي عضو، وكانت تعمل على تنظيم الأسعار، وتسيير الخدمات العامة، والإشراف على جمع النفايات، اعتمادا على أفراد العصابة⁽¹⁸⁾.

وفي كثير من الأحيان كانت العصابات تتصارع فيما بينها وتدخل في معارك مع بعضها البعض، لاسيما وان عددا منها كان منظم على أساس عرقي فمثلا أن الأقلية الكورية كانت لديهم

عصابة، والفورميون كان لديهم عصابة أيضا، فكثيرا ما تدخل هذه العصابات في معارك مع العصابات اليابانية، وكانت الشرطة في كثير من الأحيان تقف إلى جانب العصابات اليابانية ضد العصابات الكورية والفرموزية، وبصورة عامة أن اغلب الأسباب غير العنصرية في معارك العصابات كان يتعلق بصراعها على السيطرة على الأسواق. وكانت هناك عصابات خاصة بطلبة المدارس، التي غالبا ما توجه نشاطها إلى المومسات، إذ كانوا يقوموا بابتزازهن للحصول على المال أو السرقة (19).

وظهرت حالات غريبة وكثيرة عن عمليات قتل بسبب الجوع أشرت حالة الإحساس المتزايد بالتفكك الاجتماعي، وان اغلب المقبوض عليهم بجرم السرقة كانوا من الشباب، فالذين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-25 كانوا يركبون نصف عدد الجرائم في اليابان. وللمقارنة بين انتشار الجريمة بسبب الجوع ينتظر الجدول التالي (20):

المدة	المعتقلين بجرمة السرقة بقوة السلاح	المعتقلين بالسرقة
1934	2.126	724.986
1946-1949	9.485	1.177.184

المرأة اليابانية في ظل الاحتلال

كان وقع الاحتلال على المرأة اليابانية قاسيا، فبعد إعلان الإمبراطور استسلام اليابان، انتشرت شائعات وبسرعة كبيرة أن الجنود الأميركيين سينتهكون إعراض النساء حال وصولهم إلى اليابان، لذا اتجهت بض العوائل التي تسكن المدن إلى إرسال نسائها إلى الريف، طلبا للحماية، وحذرت هذه العوائل النساء من إبداء أي ود تجاه جنود الاحتلال (21).

وأرسلت الحكومة اليابانية من جانبها في ١٨ آب ١٩٤٥ رسالة لاسلكية سرية إلى مسؤولي الشرطة في المحافظات اليابانية، في إنحاء البلاد كافة تأمرهم فيها بالاستعداد، لإنشاء "محطات راحة لجيوش الاحتلال". وكان على مدراء الشرطة المحليين تعبئة متعهدين للعمل على تهيئة هذه المحطات. وفي اليوم نفسه اجتمع مسؤولون كبار من الشرطة مع متعهدين في طوكيو ويوكوهاما، ووعدهم بمبلغ خمسين مليون ين لمساعدتهم في تهيئة محطات الراحة وجلب الفتيات للعمل فيها.

وفي اليوم التالي طلب رئيس الوزراء الأمير كونوي من قائد الشرطة الوطنية الإشراف على هذه العملية المستعجلة، قائلاً له "رجاء دافعوا عن شابات اليابان" (22).

عقدت الحكومة اليابانية قبل وصول القوات الأميركية بأسبوع وتحديدًا في 21 آب 1945 اجتماعاً لمناقشة المشكلة المتوقعة للعنف الجنسي الذي سيرافق الاحتلال، إذ أبدى عدد من الوزراء تخوفهم من حالة (اغتنصاب جماعي) قد تتعرض له اليابانيات من قوات الاحتلال، لذا أصدرت قراراً بتهيئة ما عرف رسمياً بمراكز التسلية والاستحمام (Amusement Centers Recreation and Stations)، واختصاراً بمركز (R.A.A) وعرفه شعبياً بمحطات الراحة (Comfort Stations)، قرب كل قاعدة أميركية (23).

تبنت الحكومة المشروع رسمياً ووفرت الأموال لإقراضها إلى المتعهدين لتسهيل وتسريع عملهم، وكلفت وزارات الخارجية والداخلية والمالية وبلدية طوكيو بتوفير كل ما يتطلبه المشروع. وقد أبدى المتعهدون امتنانهم لهذه الفرصة التي منحت لهم لخدمة الأمة، فتجمعوا أمام القصر الإمبراطوري وصاحوا بصوت واحد "يعيش الإمبراطور" (24).

أن جلب عدد من النساء للعمل كحاجز يحمي عفة "النساء الجيدات"، كانت سياسة متبعة في اليابان في التعامل مع الغربيين الذين عدوهم (برابرة). فبعد أن فتح ييري اليابان على العالم الخارجي عام ١٨٥٤ وأنهى عزلتها، خصصت اليابان فتاة اسمها اوكيجي (Okichi) للقنصل الأميركي الأول تاويزند هارس (Townsend Harris) (25)، وقد عدت هذه الفتاة في الثقافة اليابانية "مضحكة مجيدة للوطن". وهكذا عمل المتعهدون في عام ١٩٤٥ على توظيف صورة اوكيجي في مهمتهم، وكانوا يقولون في سعيهم لجمع النساء إنهن سيكونن نساء في خدمة الوطن وسيصبحن اوكيجيات حديثات (26).

ولكن المفاجأة التي تعرضت لها الحكومة، أن المومسات المحترفات، أبدين ممانعتهن في أن يصبحن اوكيجيات حديثات. لأنهن كن خائفات من الأميركيين، الذين صوروا لهن في دعاية زمن الحرب رجال ضخام البنية سيكون من الصعب على اليابانيات معاشرتهم أن لم يصبن بجروح خطيرة أو يفقدن حياتهن. لذا اتجه المتعهدون إلى استخدام نساء خبيرات في الدعارة لإقناع المومسات للمشاركة في هذه "المهمة الوطنية العظيمة للنساء اليابانيات" (27).

لجأ المتعهدون إلى وسيلة جديدة تمثلت ق نشر إعلانات في الصحف، لدعوة الفتيات الراغبات في العمل على أن يكن من الأعمار 18-25 سنة، وفي مقابل عملهن سيوفر لهن السكن والملبس والغذاء⁽²⁸⁾.

وكانت اغلب النساء اللاتي استجبن لهذا الإعلان، وحضرن إلى المقابلة المخصصة لهذا الغرض، يرتدين ملابس رثة، وبعضهن كن حفاة، وغالبيةهن العظمى لم تكن لديهن تجربة في البغاء. ومع نهاية شهر آب ١٩٤٥، كان هناك 1.360 فتاة سجلت نفسها للعمل في محطات الراحة في طوكيو وحدها⁽²⁹⁾.

أن المتعهدين الذين عملوا على توفير النساء لمحطات الراحة للجنود اليابانيين سابقا⁽³⁰⁾، كانوا هم أنفسهم من عمل بنشاط لتوفير النساء لراحة الجنود الأميركيين الذين كانوا قبل قليل أعداءهم "لقد كانوا مستعدين لتغيير قبعاتهم مع تغيير الظروف"⁽³¹⁾.

اجتمعت النساء المجنندات في محطات الراحة أمام القصر الإمبراطوري ورددن القسم لخدمة الوطن الذي جاء فيه: "على الرغم من أن عائلتنا [الأمة اليابانية] ظلت لثلاثة آلاف سنة ماضية، ثابتة كالجبال والوديان والأنهار والأشجار، ومنذ ١٥ آب ١٩٤٥، الذي اشر إلى نهاية عهد، صرنا في خراب وحزن غير محدود، ونحن على وشك الوقوع في قاع اليأس والإحباط دون حدود.... لذا نحن نتحد ونسير إلى حيث إيماننا يقودنا، مضحين بعدة آلاف منا لنكون اوكيجيات عصرنا، ونكون حصنا يمنع الموجات الهائجة، حتى نحافظ على نقاء جنسنا"⁽³²⁾.

لقد عانت النساء اللاتي خدمن في محطات الراحة من أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة، إذ كان على كل واحدة منهن مضاجعة من خمسة عشر إلى ستين جندي أميركي في اليوم الواحد، الأمر الذي أدى إلى انتحار عدد منهن، والبعض الآخر تركن العمل⁽³³⁾.

ومع حلول منتصف أيلول من عام ١٩٤٥ صار منظر النساء العاملات في محطات الراحة اعتياديا في المجتمع الياباني. إذ انتشرت محطات الراحة في حوالي عشرين مدينة يابانية، وكانت أسعار فتيات الراحة رخيصة جدا، فسعر الواحدة منهن لا يتجاوز خمسة عشرين ياباني أو دولار أميركي واحد أي ما يعادل سعر نصف علبة سكاكر في السوق اليابانية⁽³⁴⁾.

في نهاية أيلول ١٩٤٥ استدعي رئيس بلدية طوكيو إلى المقر العام لسلطة الاحتلال، وطلب منه تقسيم فتيات الراحة على المناطق القريبة من معسكرات قوات الاحتلال، وتقسيمهن حسب رغبتهن، قسم إلى الجنود البيض وقسم آخر إلى الجنود السود⁽³⁵⁾.

وعلى الرغم من أن سلطة الاحتلال شجعت ودعمت في بداية الاحتلال محطات الراحة، إلا إنها غيرت موقفها من منتصف كانون الثاني ١٩٤٦، وطلبت إلغاء كل محطات الراحة، مبررة موقفها الأخير بأن محطات الراحة عمل غير ديمقراطي ويمثل انتهاكا لحقوق النساء الإنسانية⁽³⁶⁾. إلا أن حقيقة تغير الموقف الأميركي ترجع إلى الارتفاع الخطير في الأمراض التناسلية بين أفراد قوات الاحتلال. ففي الوقت الذي دخل فيه المنع حيز التنفيذ بعد شهور قليلة، اظهر فحص العدوى لفتيات محطات الراحة، أن نسبة 90% منهن كانت نتيجة فحصهن ايجابية، وكان 70% من القوات الأميركية مصابا بمرض الزهري، و50% منهم مصابا بالسيلان⁽³⁷⁾.

وبعد أن سرحت الحكومة فتيات محطات الراحة من العمل زودتھن بشهادات تقديرية، شكرتھن فيها لخدمتهن البلاد، ولأنھن كن "سد للعفة"، إلا إنها لم تصرف لهن رواتب تقاعدية، أو مكافآت نهاية خدمة⁽³⁸⁾.

وفي كانون الأول عام ١٩٤٦ أعلنت وزارة الداخلية السماح للمؤسسات بالعمل في مناطق حددت لهن، وخلال بضع سنوات كان هناك حوالي خمسون إلى سبعون ألف امرأة تعمل في هذه المناطق كان من بينهن صينيات وكوريات، وقد عملت المؤسسات في هذه المناطق بشكل دائم أو بنصف الوقت، وقد أطلق اليابانيون عليهن اسم بانبان Panpan أي النساء المتوفرات⁽³⁹⁾.

وقد كان جنود الاحتلال هم الأغلبية العظمى من مرتادي هذه المبادي، وقد ولد أطفال من المؤسسات اليابانيات من الجنود الأميركيين، واجهوا فيما بعد صعوبات اجتماعية كبيرة في اليابان بسبب ما كان يواجهونه من احتقار وتمييز من المجتمع الياباني⁽⁴⁰⁾.

وقد تنوعت أسباب اتجاه النساء إلى العمل في الدعارة، فالبعض منهن كن من العاملات في محطات الراحة، وعندما أغلقت هذه المحطات لم يجدن عمل آخر يعولن فيه أنفسهن، فالتجهن إلى الدعارة، والبعض الآخر من كانت فقدت عذريتها قبل الزواج، والبعض بسبب ضغط العامل

الاقتصادي، إلا أن استطلاعاً للشرطة بين الأعوام ١٩٤٦-١٩٤٧ أظهر أن أغلبية البانبان قلن إنهن اخترق هذا الطريق "بدافع الفضول" (41).

لقد استبدل الجنود في قوات الاحتلال ووصل عدد من خدموا في اليابان إلى المليون جندي تقريباً في حقبة مختلفة، ومن لم يمارس الجنس منهم مع يابانيات كان نادراً (42). ومع ذلك فإن محطات الراحة ودور البغاء لم تمنع حوادث اغتصاب قام بها جنود الاحتلال، ولكنها كانت حوادث فردية وبمعدلات واطئة (43).

وكانت معاناة الأرملة أيضاً كبيرة أيضاً، إذ تعرضن إلى الإهمال والتمييز، لاسيما وأن أغلبهن فقدن وظائفهن بسبب قلة الأعمال المتوافرة، وحتى التي تستطيع أن تجد عمل كانت الأجور بسيطة جداً لا تكفي لسد رمقها ورمق أطفالها مع ارتفاع الأسعار والتضخم المضطرب (44).

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أصبح أيتام الحرب مشردين، وأصبح المجتمع يعاملهم معاملة (جانحين فاسدين)، في حين لم تكن لدى الحكومة أي سياسة فعالة للاهتمام بهؤلاء الأطفال، وفي تموز 1946 خمنت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية أنه كان هناك تقريباً 4.000 يتيم حرب في أنحاء البلاد كافة، بينما كشف تقرير صدر عن الحكومة اليابانية في شباط ١٩٤٨ أن هناك ١٢3.150 طفل مشرد، منهم 28.248 قد فقدوا والديهم في الغارات الجوية للحلفاء على اليابان، و11.351 فقدوا الاتصال بوالديهم في أثناء عملية العودة إلى البلاد، و2.640 تركهم ذويهم و81.266 فقدوا والديهم مع الاضطراب الذي رافق نهاية الحرب (45).

وكان العديد من هؤلاء الأطفال قد عاش في محطات سكك الحديد وفي الإنفاق التي تمر بها السكك الحديدية، أو في الخرابات المتروكة، وأصبحوا يعتاشون من خلال بيع الصحف والسرقة وبيع كوبونات الغذاء بشكل غير قانوني والاستجداء. أما البنات المراهقات فالتجهن الدعارة. لذا لجأت الحكومة إلى جمع هؤلاء الأطفال في معسكرات الاعتقال التي كانت تستخدمها السلطة كمعسكرات اعتقال لمعارضيهما زمن الحرب، إذ ظلوا في هذه المعسكرات حتى تمكنت الحكومة من توزيعهم على ملاجئ للأيتام (46).

لقد تركت حقبة الاحتلال أثرها بشكل واضح في العائلة اليابانية التي أضحت تتميز بخصائص جديدة أصبحت تسمى بـ(النظام العائلي لما بعد الحرب) واهم خصائص هذا النظام هو

الهبوط الكبير في خصوبة النسل الياباني التي قلت معدلاتها بشكل كبير في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات. فقد هبطت النسبة من ثلاثة أطفال لكل عائلة إلى طفل واحد في منتصف الخمسينيات نتيجة لتأثيرات الهجرة من الريف إلى المدينة وانتقال دور المرأة من دور ربة البيت التي تنحصر وظيفتها بالعناية بالأطفال والعائلة إلى المساواة التي ترتب عليها دخول المرأة بشكل واسع في مجال العمل مستفيدة من التشريعات التي أعطتها المساواة الكاملة بالرجل، والنهضة الصناعية الكبيرة بعد عام 1948 حيث التحول في سياسة الاحتلال من العقاب إلى البناء⁽⁴⁷⁾.

وقد اعتقد زعماء اليابان أن زيادة عدد السكان سيقضي على أي فرص حقيقية للنمو الاقتصادي، لذا تمت الموافقة على قانون يسمح بالإجهاض في عام ١٩٤٨، وقد قوبل هذا القانون باعتراضات ورفض من المجتمع الياباني، سواء كأسلوب للسيطرة على الولادات، أو لما يسببه من مخاطر صحية للنساء، أو لأسباب أخلاقية أخرى⁽⁴⁸⁾.

لقد انعكست هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية حتى على لعب الأطفال فبينما كانت ألعابهم زمن الحرب تتكون من جندي وطيار وما إلى ذلك، ما ارتبط بحالة الحرب والبطولة والفخر، تحولت بعد الحرب إلى ألعاب أخرى مثل أوضاع اليابان مثل حصّة وسوق سوداء، لعبة قطار يرمز إلى الازدحام، قواد ومومس وزبون، مظاهرات شيوعيين، لقد تحولت الاضطرابات الاجتماعية إلى ألعاب للأطفال⁽⁴⁹⁾.

ومع هذب الصورة القائمة لوضع المرأة اليابانية في ظل الاحتلال. إلا أن هناك جانبا آخر لها. فلم تتوقف الولايات المتحدة عند التغييرات البنيوية في المجالين السياسي والاقتصادي، بل اتجهت إلى إحداث تغييرات في المجال الاجتماعي بهدف إحداث تحولات فيه لخلق ما تعدّه الولايات المتحدة (قاعدة الديمقراطية)⁽⁵⁰⁾، وقد شملت هذه التغييرات عدد من المجالات الاجتماعية أهمها، المرأة والدين والتعليم.

كما أن اليابانيين لم يستغرقوا طويلا في صدمة الهزيمة⁽⁵¹⁾، فبدؤوا بالتعامل مع الأمر الواقع، لذا فوجئ الأميركيون بالموقف الياباني المتعاون مع قوات الاحتلال، فليس هناك أي مقاومة فعالة تذكر، ولا اغتيالات، ولا حرب عصابات، ولا حتى مقاومة سلبية على نحو عدم التعاون مع الاحتلال. لقد قبل اليابانيون الهزيمة، ونفذوا توجيهات القائد الأعلى لسلطة الاحتلال، ورأى تقرير

داخلي لوزارة الخارجية الأميركية، أن هناك ثلاثة عوامل يمكن من خلالها تفسير السلوك الياباني تجاه الاحتلال، أولهما أن اليابانيون معتادون على طاعة الحكومة والإمبراطور، وإن أمر الاستسلام جاء من الإمبراطور شخصياً، وثانيهما تمثل بخيبة أمل اليابانيين بحكومتهم وقادتهم العسكريين، دفعتهم أن يبحثوا عن قيادة جديدة تتمثل بسلطة الاحتلال. ثالثهما أن اليابانيين وطوال تاريخهم اظهروا قدرة مميزة في مواجهة الحالات الجديدة، وقدرتهم على تكيف أنفسهم معها⁽⁵²⁾.

ومع بداية الاحتلال كانت المرأة اليابانية على موعد للحصول على حقوق لم تحصل عليها في السابق، فقد كان من أولويات سياسة الاحتلال في المجال الاجتماعي هو العمل على رفع كل القيود الموجودة على حرية المرأة، فوجه المقر العام الحكومة اليابانية إلى إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية، وقد صدر هذا القانون في 13 تشرين الأول 1945، الذي ساوى للمرة الأولى في التاريخ الياباني بين حقوق الزوج والزوجة، وأصبح من حق المرأة التملك الشخصي، وحق الطلاق، وحق التصويت، وحق الترشيح لأي منصب في الدولة، وأصبح للمرأة نصيب في تركة الأب يساوي حصة الرجل، والغي حق الابن البكر في الاستئثار بالميراث. ونص القانون على حق الذكور الذين يبلغون سن الثامنة عشرة والإناث اللاتي يبلغن السادسة عشر في الزواج دون الحصول على إذن من الوالدين وأعيد تسجيل العائلات إلى أساس العائلة النواة وليس إلى العائلة الممتدة⁽⁵³⁾.

وهكذا صار يمكن للبنات في سن العشرين حق التصويت، والزواج بمن تريد، وإن تكون مستقلة عن عائلتها. ويمكنها أن تكون ودية أمر أطفالها. والعمل في أي وظيفة تسمح مؤهلاتها للعمل فيها. وقد قبلن اليابانيات بسرعة هذا الواقع الجديد، وكن متلهفات إلى الحرية الجديدة. ومن الواضح، أن التغيير الاجتماعي يحتاج وقتاً أطول للنضوج مقارنة بالتغيرات في السياسة أو الاقتصاد، وبالتأكيد أن العملية كانت أبطأ في الريف منها في المدن، وكان هذا الأمر طبيعي، نتيجة للطبيعة الاجتماعية المحافظة في الريف أكثر من المدينة⁽⁵⁴⁾.

وقد اختيرت ست وستون امرأة نائبة في الدايت في الانتخابات العامة الثلاثة منذ أن اكتسبن حق التصويت، وبلغ التواجد النسوي في المجالس المحلية للمحافظات 961، واختير خمسة لمنصب رئيس القرية⁽⁵⁵⁾.

وكان هناك أكثر من عشرة آلاف امرأة انتمين إلى منظمات حزبية وجمعيات مدنية، على الرغم من وجود خشية كانت من أن يستغلن في النهاية كأدوات في أيدي الزعماء السياسيين غير المدربين ديمقراطيا من اليمين واليسار، ولمنع حدوث ذلك، اعد برنامج تربوي واسع النطاق في الحقوق السياسية والاجتماعية، قامت به عدد من الزعامات النسائية البارزة في الحركة اليابانية. مثل اتحاد النساء الديمقراطي، واتحاد نساء اليابان للانتخابات. وقد تمكن هذا البرنامج من الحصول على مكاسب للنساء، إذ أنشأت الحكومة في عام ١٩٤٧ مكتب في وزارة العمل لضمان مصالح النساء والأطفال. وكان من واجبات هذا المكتب تنظيم المعلومات المتعلقة بالنساء، بالتعاون مع وكالات حكومية وغير حكومية، وقد لعب هذا المكتب دورا مهما في جعل نساء اليابان يتقدمن تقدما مدهشا في كافة المجالات خلال بضع سنوات⁽⁵⁶⁾.

وقد جاء دستور اليابان الجديد ليكفل المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية كافة، وقد صيغت البنود المتعلقة بحقوق النساء في الدستور شابة يابانية تدعى بيتا سيروتا (Beate Sirota)، التي عاشت في اليابان في الثلاثينات، قبل رحيلها إلى الولايات المتحدة لإكمال دراستها حيث بقيت هناك حتى عام 1945، وقد حصلت على الجنسية الأمريكية خلال وجودها هناك، وعندما عادت لليابان للعمل في المقر العام لسلطة الاحتلال كباحثة اجتماعية، وصارت عضوا في لجنة صياغة الدستور في المقر العام عام ١٩٤٦، وكانت هي المرأة الوحيدة ضمن اللجنة⁽⁵⁷⁾.

لقد انعكست الحرية الجديدة الممنوحة للمرأة اليابانية بسرعة في الثقافة اليابانية إذ تحولت المرأة في القصص والروايات والأفلام السينمائية من المرأة التي تعد ركنا أساسيا للعائلة اليابانية، إلى المرأة الطامحة إلى ممارسة دور خارج العائلة أكبر بكثير مما كان متاحا لها. باحثة عن فرصة عمل، وعاشقة، ومصرة على الزواج بمن تحب خارج نطاق العائلة. وأخذت المرأة تظهر في لقطات سينمائية مثيرة، بينما كان منظر التقييل الحميم غير موجود في السينما اليابانية قبل الاحتلال⁽⁵⁸⁾. وفي الوقت نفسه أخذت المجالات تعرض على أغلفتها صور نساء نصف عاريات في أواخر عام ١٩٤٦ وأصبحت الرسوم وصور النساء العاريات جزئيا معروضة في المحلات العامة، وكان الأميركيون يروجون للتقييل باعتباره تحرير من النظام الاجتماعي الذي قاد اليابانيين إلى الهزيمة، وبدأت أفلام

هوليوود تروج لهذا المفهوم، وظهرت مسابقات ينظمها الأميركيون لاختيار ملكة جمال اليابان والتي كانت تتضمن استعراضات شبه عارية، وبينما كان الغرب ينظر إلى اليابان (أنثويا) اخذ الشباب الياباني يفكر في النساء الغربيات (كأجسام جنسية شهوانية) (59).

لقد تركت هذه الأوضاع أثرها في مفهوم العلاقات الثقافية بين اليابان والولايات المتحدة، فصارت (البانبان) هي الرمز الأكثر وضوحا لعلاقتهم، فالجنس الموجود في كل مكان في اليابان والذي ربط المحتل ومن أحتل كان ذا نتائج بعيدة المدى، إذ اعتقد الأميركيون أن الأمة المهزومة وشعبها قد تعلق بهم. وبالنسبة لبعض أعضاء قوة الاحتلال، لم تكن اليابانيات إلا أجسام جنسية متوافرة لهم، فكل امرأة يابانية، باختصار، كانت بالنسبة للأميركيين عاهرة، إلى درجة أن "البلد المهزوم قد أنث في عقول الأميركيين، وان الياباني الذي كان بالأمس القريب التهديد (المذكر) الوحيد للأميركيين في الشرق الأقصى، قد تحول تقريبا وفي رمشة عين، إلى جسم أنثوي طيع للمنتصرين البيض مكنهم من فرض إرادتهم" (60).

الدين والإمبراطور

كان الدين أحد أهم المجالات التي أكد عليها مخطوطو السياسة في واشنطن في بداية الاحتلال، والأساس الذي استند إليه تخطيطهم تمثل بأن الشنتوية -الديانة الرسمية لليابان- كانت أحد الركائز التي استندت إليها العدوانية اليابانية، لذا يجب العمل على إلغاء القوانين التمييزية المستندة إلى أسس دينية، وإعلان الحرية الدينية، وترسيخ مفهوم (إنسية الإمبراطور) في أذهان الشعب الياباني، إذ لا يمكن لأي ديمقراطية حقيقية أن تكون مع حقيقة وجود بشر مؤله في القرن العشرين (61).

لم تنتظر سلطة الاحتلال طويلا للشرع بتغييراتها في المجال الديني، ففي ٤ تشرين الأول ١٩٤٥ أصدر المقر العام لائحة بحقوق الإنسان الياباني، تضمنت في البند الأول، الذي قرر إزالة أية قيود مفروضة على الحريات المدنية والسياسية بسبب الدين، وإلغاء كل القوانين والمراسيم والأنظمة المبنية استنادا إلى أسس دينية (62). وأكد مرة أخرى على الدين في توجيه آخر صدر عن المقر العام في كانون الأول ١٩٤٥، ألغيت فيه الشنتوية كدين رسمي للبلاد، ومنع التعليم الديني في

المدارس، ومنع الترويج لفكرة سمو إمبراطور اليابان عن باقي الحكام وإضفاء سمة القدسية عليه⁽⁶³⁾، وقد دعم هذا القرار بالدستور الياباني الجديد الذي أكد على الحرية الفردية، الذي جاء في: "لا تمنح أية مجموعة دينية امتيازات من الدولة ولا تكلف بأي سلطة عامة"⁽⁶⁴⁾.

وأصدر الإمبراطور الياباني من جانبه، في الأول من كانون الثاني ١٩٤٦ مرسوما رفض فيه المفهوم الذي عده خاطئاً لقدسية الإمبراطور والاعتقادات القائلة بأنه اله مرئي، وان الشعب الياباني كعنصر يسمو على بقية العناصر البشرية⁽⁶⁵⁾. وقد شرع الإمبراطور بسلسلة من الجولات للاختلاط مع الناس العاديين الذين لم يروه قبل ذلك إلا في الصور للقضاء على فكرة (إلهية الإمبراطور)⁽⁶⁶⁾. وقد حظيت هذه الزيارات باستقبالات ضخمة عكست حجم الاحترام العميق الذي يكنه اليابانيون لإمبراطورهم⁽⁶⁷⁾.

وفي الإطار نفسه زار الإمبراطور القائد الأعلى ماك آرثر في المقر العام في ٢٧ أيلول ١٩٤٥، والتقط معه صورة، صارت الأكثر نشرًا والأشهر في تاريخ الاحتلال. وقد نشرت هذه الصورة في اليوم التالي في كل صحف اليابان. الإمبراطور يقف مع ماك آرثر الذي يلبس زيه العسكري غير الرسمي في قميص مفتوح دون ربطه عنق، ويضع يديه في جيوب بنطاله الخلفية. هذه الصورة كانت ذات تأثير كبير بدلالاتها الهامة أولاً لأن الإمبراطور للمرة الأولى يزور فيها شخص غير ياباني أو حتى ياباني، إذ أن الإمبراطور هو الذي ذهب إلى ماك آرثر وليس العكس، وثانياً الذي غير الرسمي والوقف المستريح التي كان ماك آرثر يقفها مع الإمبراطور، وثالثاً الدلالة الخفية لطبيعة العلاقة بين الأمة اليابانية ومحتليها برمزها الإمبراطور وماك آرثر⁽⁶⁸⁾. وقد أثارت الصورة مخاوف وزارة الحرب الأمريكية التي رأت إنها قد تفسر من الشعب الياباني بكونها إهانة كبيرة مما قد يولد صعوبات أمام الاحتلال، وحاولت منع نشر لصورة إلا إنها فشلت في ذلك⁽⁶⁹⁾.

فسر ماك آرثر الحرية الدينية بشكل سيء اليابان، إذ أنه عدها ضوء اخضر لسلطة الاحتلال لدعم العمل التبشيري المسيحي بشكل نشط، والجالية المسيحية الصغيرة المكونة من 300.000 مسيحياً يابانياً. فقد كتب ماك آرثر رسالة إلى المؤتمر المعمداني الجنوبي Southern Baptist Convention في تشرين الثاني ١٩٤٦ قائلاً: "ألان فرصة لا نظير لها منذ ولادة السيد المسيح لنشر المسيحية بين شعوب الشرق الأقصى". وفضلاً عن ذلك أصدر القائد الأعلى

نداءات إلى ألف مبشر مسيحي للمجيء إلى اليابان، وكتب عددا كبيرا من الرسائل إلى اللجان التبشيرية التطوعية المسيحية. وحتى عام ١٩٤٩ كان هناك أكثر من تسعمائة مبشرا دخلوا اليابان وبدءوا بالعمل التبشيري بمباركة وحماية ماك آرثر⁽⁷⁰⁾.

لقد استعمل ماك آرثر سلطاته لمساعدة الجهد التبشيري. وكثيرا ما أعطى المبشرين رخصة لاستخدام بنايات المدارس العامة، ورحب باختيار الاشتراكي اليميني كاتياما، رئيسا لوزراء اليابان في أيار 1947، بوصفه "تقدم واسخ للإيمان المسيحي في الشرق، الذي سيوفر مانع روحي قوي ضد العقائد الاستبدادية"⁽⁷¹⁾. وفي عام ١٩٤٨ اظهر ماك آرثر التزامه بدعم المسيحية في اليابان بشكل كبير، عندما عرض مساعدته على مجتمع الإنجيل الأمريكي The American Bible Society في خطة لنقل 125.000 نسخة من الإنجيل إلى اليابان في العام نفسه. ضمن خطة أوسع تستهدف توزيع عشرة ملايين نسخة من الإنجيل في اليابان⁽⁷²⁾.

لم تتحقق طموحات ماك آرثر والمبشرين في نشر المسيحية على نطاق واسع في اليابان، فبحلول عام ١٩٥١ ازداد عدد المسيحيين إلى ٣٥٧.٠٠٠ أي بزيادة ٥٧.٠٠٠ ألف فقط على مدى خمس سنوات من التبشير تقريبا، وإذا أخذنا نسبة الزيادة بأثر الولادات فان الزيادة بفعل التبشير تكون طفيفة. وقد برر ماك آرثر والمبشرون هذا الفشل، من أن مقياس نجاحهم لا يتعلق بعدد معتنقي المسيحية بل بالتأثير الروحي في المجتمع الياباني⁽⁷³⁾. بينما يرى الكاتب الياباني اينازو نيتوني أن المسيحية فشلت في الانتشار في اليابان لأنها دين غريب لا يتلاءم مع الشخصية اليابانية، وان المبشرين كانوا يسخرون من تاريخ الأمة اليابانية "متناسين أن تاريخ أي أمة.... ليس إلا صفحة من تاريخ البشرية كله، صفحة كتبتها اليد الإلهية ذاتها"⁽⁷⁴⁾.

النظام التربوي

لان التعليم حلقة أساسية في أي عملية تستهدف التغيير الاجتماعي، فإنها كانت من أهم المجالات التي اهتمت سلطة الاحتلال بإجراء التغييرات فيها⁽⁷⁵⁾. فقد توقف النظام التعليمي الياباني مع نهاية الحرب بصورة تامة، فثمانية عشر مليون طالب كانوا لا يعرفون متي يعودوا إلى مقاعد الدراسة، وأربعة آلاف مدرسة حطمت، ولم يكن متوافر من الكتب الدراسية سوى ٢٠%

من العدد المطلوب توافره، وباختصار "نظام التعليم كان غير موجود عمليا" (76). وقد حاولت وزارة التربية إعادة فتح المدارس، وألغت عدد من القوانين التربوية التي كانت نخدم الأغراض العسكرية في زمن الحرب، وأعلنت إغلاق الأكاديميات العسكرية وتحويل طلبتها إلى المدارس المدنية (77).

وفي ١٢ أيلول ١٩٤٦ أصدرت وزارة التربية قرارا سمح للطلبة بالدراسة في أي مدرسة قريبة من محل إقامتهم، نظرا لحالة التدمير التي أدت إلى انتقال الكثير من العوائل من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى، ووجهت المدارس الموجودة في المناطق الريفية إلى ضرورة إعطاء الطلبة في المدارس المتوقفة عن التدريس وفي عطل المدارس العاملة، واجبات للعمل في المزارع لزيادة إنتاج الغذاء للمساهمة في توفير نتيجة الأزمة الغذائية الحادة التي تعاني منها البلاد، وحثت على التركيز على المدارس الثانوية في استغلال الساعات التي كانت مخصصة للتدريب العسكري فيها إلى استخدامها في إنتاج الغذاء، والمساهمة في إعادة بناء البنايات المدمرة بما متوفرة. ولسد النقص في بنايات المدارس المتوفرة حثت الوزارة مدراء المدارس علي استغلال أي بنايات عامة متوفرة مثل المعابد وقاعات اجتماعات وثكنات عسكرية وغيرها (28).

أصدرت وزارة التربية سياستها الجديدة في ١٥ أيلول ١٩٤٥، التي جاء فيها إنها "تريد تطبيق سياسات تربوية مختلفة عن السياسات الماضية، للإسهام بناء أمة جديدة تنشأ السلام وتنمية الإنسان من خلال إصلاح السياسات السابقة التي تلي متطلبات الحرب". فدعت وزارة التربية إلى فحص النظام التربوي، ووضع نظام جديد تستأصل من خلاله المفاهيم العسكرية، ووضع بدلا عنه نظام تربوي يقوي رغبة الناشئة في السلام، ورفع المستوى العام للمعرفة. وبناء على ما تقدم، ألغت وزارة التربية كافة مناهج التربية العسكرية، ومراكز البحوث المرتبطة بها، والبدء بإعادة توحيد جهود البحث وتوجيهها نحو الأغراض المتعلقة بالسلام. ووجدت انه من الضروري وضع الخطط لإعادة تدريب وتأهيل المعلمين والمعادين إلى البلاد من الجنود والموظفين، وإثراء المستوى الثقافي للجماهير من خلال الفن والموسيقى والسينما والمسرح والمنشورات. كما يجب التركيز على المفاهيم الدينية التي تحترم الفرد والتسامح بين البشرية، بهدف بناء أخلاقيات الآمة انسجاما مع الواقع الجديد، وتوجيهها نحو العمل للسلام والترويج للصدقة بين الأديان التي تعتنقها شعوب العالم (79).

وجهت الحكومة الأميركية ومن خلال لجنة التنسيق المشتركة لوزارات الحرب والبحرية والخارجية (SWNCC) إلى القائد الأعلى تقريراً في ٨ كانون الثاني ١٩٤٦ تضمن شرحاً لواقع التعليم في اليابان وتوصيات لتغييره. فأكد التقرير على أن معظم اليابانيين بدرجة أو أخرى يشتركون بموقف فكري واحد عناصره البارزة تتمثل في استمرار المفاهيم الإقطاعية، بما فيها الطبقية وتمجيد العسكرية وطاعة السلطة، واعتقادهم بإمكانية قيادة اليابان للعالم ارتباطاً بعبادتهم للإمبراطور؛ كما أن العنصرية المتطرفة والمعادية لكل ما هو أجنبي مترسخة في أذهانهم رغم أنهم ينشدون الوصول إلى كل ما حققه الأجانب من تقدم مادي⁽⁸⁰⁾.

تأسس على ما تقدم، شدد التقرير على أن تحقيق أهداف الولايات المتحدة المتوخاة من الاحتلال، لا يمكن ضمانها، في غياب إحداث تغييرات في هذه الإيديولوجيات وطرق التفكير، التي "دفع الشعب الياباني في الماضي إلى تبني نزعة شوفينية عسكرية". لذا أصبح من الضروري إعادة بناء كل المفاهيم التي تركز عليها الثقافة اليابانية، وغرس مفاهيم تؤدي إلى إيجاد مواقف جديدة باعتبارها منسجمة مع المبادئ الأساسية للديمقراطية. ومن المفيد أن يقدم كل ما يراد تطبيقه إلى اليابانيين من خلال زعمائهم في الحكومة اليابانية، وعلى سلطة الحلفاء البحث عن الأشخاص المؤهلين للقيام بهذا الدور لضمان نجاح مهمتها⁽⁸¹⁾.

وأكد التقرير أيضاً على أن إعادة بناء الثقافة والفكر الياباني، يجب أن لا تقتصر على إصلاح النظام التعليم الرسمي، وإنما يجب أن تمتد إلى إعادة تأهيل الشباب، فيجب وضع الخطط المناسبة للوصول إلى عقول اليابانيين من خلال كل قناة متاحة، مثل الدوريات والسينما والإذاعة والمحاضرات والمدارس والجامعات. "ويجب أن تصمم هذه البرامج بعناية لضمان الحد الأقصى من الاستجابة والقبول من اليابانيين". وأنه من المهم تشجيع الفرد الياباني على تطوير مفهوم الفردية، مما يؤدي بالتدريج إلى إعادة تنظيم النظام السياسي الياباني، "وأنه من البديهي أن الإصلاح السياسي الوحيد الفعال هو الذي ينبع من الشعب نفسه، فالإصلاح المفروض من أي قوة محتلة، أما أن يقاوم من الشعب، أو سيتم تجاهله.. فسيستأجب أن تصمم لتجعل أفكارنا مطلباً لليابانيين أنفسهم من خلال إعادة تنظيم شاملة للشعب الياباني"⁽⁸²⁾.

وفقا لما تقدم، أشار التقرير إلى انه طالما أن الشعب الياباني غير أمي، فهو يدرك أن التعليم أمر مهم، وهذا سيمكننا من استغلال النظام التعليمي، "وسيجعل اليابانيين يتقبلون عملية إعادة التوجيه الإيديولوجي إذا قدم لهم بشكل سليم، واحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الهدف هو تزويدهم بمعلومات عن العالم الخارجي" لذا يجب أن يعمم البرنامج "حتى يكون ضامنا بأن يستمر اليابانيين فيه بعد الانسحاب، لذا يجب تشجيع مشاركة المنظمات المحلية فيه... أن هذا البرنامج يجب عده ذا أولوية وينبغي توفير كل الدعم اللازم له" (83).

هكذا خطط الاحتلال لتغيير النظام التربوي. ففي من ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٥، وجه القائد الأعلى الحكومة اليابانية إلى ضرورة الإلغاء الفوري للروح العسكرية والنزعة القومية المتطرفة من التعليم، وضرورة تطهير التربويين الذين أدوا دورا في دعم العدوانية اليابانية، وفصل التعليم الديني عن التعليم، والتوقف عن تعليم الفلسفة الأخلاقية والتاريخ والجغرافية اليابانية لكونها تتضمن محتوى استعماري وأفكار نقيضه للديمقراطية إلى إشعار آخر، وإلغاء هيئة الطلاب القوميين، واستبدالها بمنظمات شبابية محلية (84).

تزايد الاهتمام بالتعليم تزامنا مع وصول بعثة تربوية أميركية إلى اليابان في آذار 1946، بناء على طلب المقر العام. وقد ضمت هذه البعثة سبعة وعشرين خبيرا أميركيا في مجال التربية والتعليم، وبعد أن درست البعثة النظام التربوي الياباني قدمت تقريرها إلى المقر العام في نيسان من العام نفسه، طالبت فيه بإصلاح شامل للتعليم، وتحويله من اكتساب المعرفة فقط إلى إضافة نشاطات طبيعية وعقلية للمتعلمين. وأكد التقدير ضرورة إصلاح اللغة اليابانية واستخدام الحروف اللاتينية كي تنسجم مع التقدم العالمي. ودعت الوثيقة إلى إنهاء السيطرة المركزية على المدارس، لأنها لا تتفق مع نظام التعليم الديمقراطي. وطلبت أيضا إلغاء عادة السجود لصورة الإمبراطور في المدارس، وتشجيع التنافس بين الطلبة. وشددت على أن تكون القيادات التربوية من داخل المؤسسة التربوية وليس من خارجها. وأكد التقرير على منح الإناث فرصة كاملة للتعليم في المراحل الدراسية كافة ولاسيما في التعليم العالي. وكانت النقطة الأساسية في هذا التقرير هي إلغاء نظام التعليم في اليابان القائم على قاعدة 6-5-3، أي ست سنوات في مرحلة التعليم الابتدائي، تليها خمس

سنوات في المرحلة الثانوية، ثم ثلاث سنوات في التعليم الجامعي، وتأسيس نظام جديد يقوم على قاعدة 6-3-3-4⁽⁵⁸⁾.

لقد شكل هذا التقرير قاعدة التغيير الجذري الذي حدث في النظام التعليمي الياباني⁽⁸⁶⁾. وقد وصف يوشيدا هذه الوثيقة بـ"العقلانية" وكتابتها بروح المفاهيم الأساسية للديمقراطية⁽⁸⁷⁾. بينما رأى ماكوتو آسو واكيو وآمانو أن المبادئ التي تضمنتها هذه الوثيقة هي "إحلال الديمقراطية محل الفاشية، والحرية مكان الرقابة، واللامركزية محل المركزية، وتعليم الجماهير بدلا من الصفوة، والتنوع بدلا من التماثل، والدولية محل الوطنية الأبوية"⁽⁸⁸⁾.

عندما أعلن التقرير أثار نقاشا في داخل الحكومة اليابانية، إذ كانت بعض الأطراف الحكومية تريد تطبيق النظام فورا بينما كان اتجاه آخر بزعامة رئيس الحكومة يوشيدا ووزير التربية يرى أن ليس هناك مبرر للاستعجال وينبغي تنفيذ خطوات التغيير التربوي بالتدريج. ولكن سلطة الاحتلال أصرت على تنفيذ النظام الجديد في عام 1947 بأي ثمن⁽⁸⁹⁾.

لقد وضع وزير التربية في موضع صعب، فالنظام لم يكن فيه خللا يجعل الوزارة تسامح في تأخير، إلا أن المشكلة تكمن في الإمكانية المتوافرة لتمويل هذا النظام. هذه الإمكانية التي كان وزير التربية يرى إنها تسمح له بتطبيق النظام في المرحلة الابتدائية، مروراً بالمتوسطة والثانوية، وصولاً إلى الجامعة تدريجياً. في حين أن تنظيم كل المدارس من الأسفل إلى الأعلى بشكل كلي وفوري سيكون عملاً محفوفاً بالصعوبات البالغة. وإزاء عدم قدرة وزير التربية على تنفيذ هذا التغيير وفي ظل ضغط سلطة الاحتلال للإسراع في تنفيذه، طلب رئيس الوزراء يوشيدا من الوزير تقديم استقالته. لأنه اعتقد أن "أي مقاومة أخرى لطلب المقر العام ستكون دون ذات جدوى، وستؤدي إلى الإضرار بعلاقتنا بالمقر العام فقط"⁽⁹⁰⁾.

وفي غضون ذلك أعدت وزارة الخارجية الأميركية من جانبها دراسة لتعديل نظام التعليم الياباني، أكدت فيها على ضرورة أن يكون هدف التعليم هو إعداد أمة ديمقراطية، وتدريب اجتماعي وسياسي لليابانيين للالتزام بمسؤوليات الحرية، والتأكيد على الحرية الفردية، وعلى تنمية الشخصية المستقلة، واحترام حقوق الآخرين، والتأكيد على قدسية التعهدات في كل العلاقات

الإنسانية سواء بين الأفراد أو الأمم، وعلى اليابانيين أن يقوموا بأنفسهم بنظامهم التربوي في ضوء هذه المفاهيم⁽⁹¹⁾.

وفي ٢٩ آذار ١٩٤٧، أصدرت الحكومة اليابانية قانون التعليم الأساس، الذي استوحى متطلبات تقرير البعثة الأميركية ودراسة وزارة الخارجية الأميركية إذ أقر القانون إحداث تغييرات على النظام التعليمي الياباني، وكانت أبرز هذه التغييرات هي:

1. استبدال النظام التعليمي القائم على قاعدة 6-5-3، بنظام جديد يقوم على قاعدة 6-3-3-4.

2. يكون التعليم مجانيا وإلزاميا على مدي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ومدارس المعاقين والصم والبكم.

3. يكون التعليم في المراحل كافة مختلطا بهدف توفير فرص التعليم المتساوية والتطور المتساوي لكلا الجنسين.

4. يجب أن يكون الدخول إلى الجامعات عبر امتحانات تنافسية للمرحلة الأخيرة من الدراسة الثانوية.

5. توزيع سلطات الإشراف على التعليم على هيئات تنتخبها المحافظات، والمجالس البلدية.

6. يحرم من التدريس كل من يدعو إلى إسقاط الدستور الياباني الجديد بعد دخوله حيز التنفيذ.

تمشيا مع هذا القانون أعلنت وزارة التربية في العام نفسه (المنهاج الدراسي). وهو تخطيط يقوم على عدد من المعايير لتوضيح الخطوط العامة للمواد التدريسية وطرائق التدريس. ووفقا لهذا النظام أصبح دور المدرسين في القيام المباشر بالتعليم هام جدا. وتقرر إعداد خطة دراسية تقوم على المبادرة الفردية للمدرسين، أصبح يشكل النواة الأساسية للتعليم. وأصبح تدريب المدرسين جزءا من عمل الجامعات، بدلا عن مدارس المعلمين السابقة، التي كانت تمثل منهاجا مستقلا من التعليم العالي⁽⁹³⁾.

لقد حرص الأميركيون على نشر كثير من المفاهيم في التعليم باعتباره المدخل الرئيس لإصلاح المجتمع كله. ومن هذه المفاهيم مفهوم الحرية الشخصية، وحقوق الإنسان، واحترام مبدأ

الفردية والمنافسة. وبينما رفض اليابانيون المفاهيم التي تركز على الفردية بديلا عن روح التعاون والجماعة The Sharing Experience. فأنهم لم يبدوا تحفظا على نشر مبادئ الديمقراطية في التعليم، وحقوق الإنسان، والحريات العامة. واقبل التربيون اليابانيون على هذه المفاهيم دون تحفظ، إذ أنهم وجدوا فيها مدخلا مناسباً لإعادة صياغة الثقافة التي يتلقاها اليابانيون من المفاهيم التي تركز على تمجيد الحروب التوسعية إلى مفاهيم السلم والتعاون الدولي⁽⁹⁴⁾.

من المكتسبات المهمة التي حصلت عليها المؤسسة التعليمية هو إعطاء المدرسين حرية التنظيم النقابي. لذا قامت عدة حركات تعمل على إنشاء نقابة المعلمين التي تحققت ففي حزيران ١٩٤٧، وكان محور اهتمامها الأول في بداية تشكيلها هو المطالبة برواتب وأجور عادلة للمعلمين والمدرسين إلا أن عملها ارتقى فيما بعد إلى دور جماعة ضغط سياسية معارضة لوزارة التربية⁽⁹⁵⁾، وإلى قوة كبيرة داعمة ومدافعة عن القانون الأساس للتعليم⁽⁹⁶⁾.

وفي مطلع عام ١٩٤٨ شكل رئيس الوزراء يوشيدا لجنة من كبار الاختصاصيين في التربية، وارتبطت مباشرة بمكتب رئيس الوزراء، لتقديم النصح والاستشارة له حول الأمور المرتبطة بالتعليم. وقد سميت هذه اللجنة بـ(مجلس التعليم). وقد ترافق إنشاء هذه اللجنة مع ظهور مشكلات مهمة آنذاك في مجال التعليم، مثل الهبوط في الأخلاق العامة، الحاجة إلى تفسير مفهوم الحرية نتيجة الإفراط في إساءة تفسير هذا المفهوم على مستوى التعليم وعلى مستوى المجتمع الياباني عامة والإهمال المتضمن فقدان الاحترام لتقاليد الأمة بسبب سوء تفسير فكرة التقدم وانتشار التحزب السياسي بين طلبة الجامعة الأمر الذي شكل خطراً على دور هذه المؤسسات والتخلف الملحوظ في نوعية ثقافة المتعلمين في المراحل الدراسة كافة في البلاد. كل هذه الأمور وغيرها جعلت رفع كفاءة المعلمين أمراً ضرورياً⁽⁹⁷⁾.

كانت اللجنة قد أشار على رئيس الوزراء بإصدار بيان يوضح هذه المشاكل التعليمية والاجتماعية. ولكن الحكومة ترددت في قبوله. لان مثل هذا البيان أوجب أن يصدر من الحكومة أو من الدايت. وأخيراً تراجعت الحكومة عن إصداره خشية أن يأتي بنتائج عكسية عليها. غير أن الحالة واصلت التدهور، فقد كسب الشيوعيون أعداد أكبر من الأساتذة والطلاب على حد سواء. وأخذت نقابة المعلمين تتجه بسرعة نحو اليسار، وأصبح كثير من التدريسيين يعارض إنشاد النشيد

الوطني، ورفع العلم الياباني في بعض المناسبات في المدارس، وهذا ما دعا يوشيدا إلى التعليق على وضع المعلمون في اليابان بالقول: "كانوا في الحقيقة يعلموا أطفال اليابان أن يصبحوا مواطنين ديمقراطيين جيدين، لكن كأئهم ليسوا في بلادهم" (98).

نخلص من كل ما تقدم إلى أن احتلال اليابان ترك أثرا بالغا في بنية المجتمع واستقراره، وقد ترافق مع الاستسلام ظهور حالات اجتماعية غريبة عن المجتمع الياباني، إلا أن الحالة التي مرت بها اليابان بعد الاستسلام كان طبيعيا أن تفرز مظاهر جديدة، ولكن عمق المجتمع الياباني ورسوخ المفاهيم التي يستند إليها جعلته يتجاوز هذه الأزمة الاجتماعية، ويكيف نفسه مع متطلبات المرحلة التي كان يمر بها، مستفيدا من دروس الماضي، غير منقطع عن جذوره الراسخة التي مكنته من التماسك مرة أخرى رغم قسوة الأوضاع التي كان يمر بها.

الهوامش والتعليقات

(1) البحث مستل من أطروحة الدكتوراه المعنونة (سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان (١٩٤٥ - ١٩٥٢) كلية التربية، جامعة البصرة، 2008، وبإشراف الأستاذ الدكتور فوزي خلف شويل.

(2) نسرين حكيمي، اليابان وإستراتيجية القوة، ترجمة كمال السيد، ط 1، دار الحق للطباعة والنشر، (بيروت، 1994)، ص 26-27.

(3) John w. Dower. Embracing Defeat: Japan in The Wake of World II. First Edition. W.W. Norton Company. (New York. 1999). P.104.

(4) تعرضت اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أزمة غذائية خانقة، بسبب ضعف الإنتاج الزراعي وإجراءات الاحتلال الاقتصادية. للتوسع ينظر: كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945-1952، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص 202-210.

(5) Telegram from Political adviser in Japan (Atcheson). to The Secretary of states. Confidential and priority. June 10. 1946. in: F.R.U.S.. Vol. VIII. Pp.245- 247.

(6) للتوسع في آثار أزمة الغذاء على اليابانيين ينظر:

John W. Dower. Op.Cit.. Pp. 89-103.

(7) Memorandum of Conversation. by Mr. Warren S. Hunsberger of The Division of Research for The Far East. Confidential. March 2. 1948. in; F.R.U.S.. Vol. VI. pp. 954- 958.

(8) John w. Dower. Op.Cit.. Pp. 90-103.

(9) Ibid. Pp. 140-143.

(10) Hiroshi Yoshikawa. Macroeconomics and The Japanese Economy. Oxford University Press. (Oxford. 1995). Pp. 93-94; Andrew Gordon A Modern History of Japan from Tokugawa Times to the present. Oxford university press. (New York. 2003). p. 228.

(11) Beatrice Trefalt. Japanese Army Stragglers and Memories of the War in Japan. 1950- 1975. Routledge Curzon. (London. 2003). P.39.

(12) Richard Storry. A History of Modern Japan. Penguin Books. (Great Britain. 1978).p.246.

(13) Beatrice Trefalt. Op. Cit.. p.. 42

(14) John W. Dower. Op. Cit.. P.62.

(15) Ibid. p.61.

(16) Ibid. p. 106.

(17) Ibid. p. 108.

(18) Ibid. Pp. 141 -142

(19) Ibid. Pp. 142 -143.

(20) Ibid. Pp. 109 -110.

(21) Ibid. P. 124.

(22) Ibid. Pp. 124 -125.

(23) للتوسع في عمل محطات الراحة ينظر:

Yuki Tanaka. op. Cit.. Pp. 133- 141

(24) John w. Dower. Op. Cit.. p. 126.

(25) ثاوزند هاريس: 1804-1878 سياسي وتاجر أمريكي، أول قنصل أمريكي في اليابان

١٨٥٦-1861، وقع مع اليابانيين معاهدة السلام والتجارة عام ١٨٥٨ التي عرفت

لاحقا بمعاهدة هاريس، وكانت بداية انفتاح اليابان على العالم الخارجي، للتوسع ينظر:

www.wikipedia.org

(26) John W. Dower. Op. Cit... p. 126.

(27) Ibid.

(28) Ibid. Pp. 126- 127.

(29) Ibid. p.127.

(30) أول مرة أسس اليابانيون محطات الراحة كانت عند احتلالهم لمناطق في الصين في الثلاثينات من القرن العشرين، وكانوا يستخدمون فيها النساء الصينيات. ثم صارت محطات الراحة ملازمة للقوات اليابانية في أي منطقة يحتلوها، ويستخدمون فيها نساء هذه المنطقة. وتقدر منظمة العفو الدولية أن أكثر من مائتي ألف امرأة خضعن للاسترقاق الجنسي من العسكريين اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية، كان العديد منهن دون سن العشرين، بينما لا تتجاوز أعمار بعضهن اثني عشر عام... للتوسع ينظر:

Yuki Tanaka. Op. Cit.. p. 167; WWW.amnesty.org/ar

(31) Ibid. p. 141.

(32) John W. Dower. Op. Cit. p. 127.

(33) Ibid. p. 129.

(34) John w. Dower. Embracing Defeat: Japan in The Wake of World 11. p.

(35) Ibid.

(36) Telegram from The Acting Political Adviser in Japan (Atcheson) to The Secretary of State. Secret. January 17. 1946. in: F.R.U.S.. Vol. VIII. Pp. 112-114.

(37) للتوسع في الأمراض التناسلية التي أصيب بها جنود الاحتلال ينظر:

.Yuki Tanaka. op. Cit.. Pp.156-166; John w. Dower.

(38) John w. Dower. Embracing Defeat: Japan in The Wake of World II. p. 131.

(39) Ibid. p. 132.

(40) Andrew Gordon. Op. Cit.. p. 227; Elise K. Tipton. Modern Japan A social and Political History. (London . 2003). p.154.

(41) John w. Dower. Op.Cit. p. 132.

(42) Ibid. p. 138.

(43) Ibid. p. 130.

(44) Ibid. p. 62.

- (45) Ibid. pp. 62- 63.
- (46) Ibid. pp. 63 -64.
- (47) Robert D. Retherford. The Japanese Family System in Transition: A Sociological Analysis of Family Change in Postwar Japan. Journal of Population and Development Review. vol. 24. Issue. 4. 1998. Pp. 875 -879.
- (48) في نهاية عقد الخمسينات كانت هناك حوالي مليون حالة إجهاض كمعدل سنوي. وقد الغي قانون الإجهاض في مرحلة لاحقة.
- محمود عبد الواحد وصالح حسن عبد الله . المؤرخ العراقي ومتطلبات المرحلة: مشكلات المجتمع العراقي بمراة التجربة اليابانية، بحث مقبول للنشر في مجلة المستقبل العربي، بيروت، ص 20.
- (49) للتوسع في العا ب الأطفال في اليابان في هذه المرحلة ينظر:
- John w. Dower. Op. Cit.. pp. 111-112.
- (50) Howard B. Schonberger. . Aftermath of War Americans and the Remaking of Japan. 1945-1952. Kent State University Press. (Kent. 1989). p.66.
- (51) Ibid. p. 105.
- (52) Memorandum by The Chairman of The Far Eastern Commission (McCoy) to The Secretary of State. March 4. 1946. in: F.R.U.S.. Vol. VIII. Pp. 159-168.
- (53) Andrew Gordon. Op. Cit.. P.236.
- (54) E. j. Lewe van Aduard. Japan from Surrender to Peace. Martinus Nijhoff. (The Hague. 1953). p.53.
- (55) Ibid.
- (56) Ibid. Pp. 52 -54.
- (57) للتوسع في حياة ودور بيتا سيروتا في لجنة صياغة الدستور، ينظر:
- Mire Koikari. Exporting Democracy: American Woman (Feminist Reforms) and Politics of Imperialism in The U.S. Occupation of Japan 1945-1952. Journal of Women's Studies. Vol. 23. Issue. 1. 2002. Pp23- 33.
- (58) Elise K. Tipton. Op. Cit.. Pp.153- 155. : للتوسع ينظر:
- (59) John w. Dower. Op. Cit.. pp.146-151. : للتوسع ينظر:

- (60) Ibid. p. 138.
- (61) E. j. Lewe van Aduard. Op. Cit.. p.53.
- (62) Japanese "Bill of Rights" SCAP Directive. October 4. 1945. in: O.J.P.P. Pp. 94-99.
- (63) Howard B. Schonberger. Op.Cit.. p.66.
- (64) Constitution of Japan. Chapter 3. in: N.D.L.. No.22-3.
- (65) T.A. Bisson. Prospects for Democracy in Japan. (New York. 1949). p.23.
- (66) Elise K. Tipton. Op. Cit.. p.149.
- (67) T.A. Bisson. op. Cit.. p.25.
- (68) Andrew Gordon. Op. Cit.. Pp. 233-234.
- (69) Elise K. Tipton. Op. Cit.. p.147.
- (70) Howard B. Schonberger. Op. Cit.. P.66.
- (71) Ibid. Pp. 66 -67.
- (72) Ibid. Pp. 67; Andrew Gordon. Op. Cit.. Pp. 234.
- (73) Howard B. Schonberger. Op. Cit.. P.67.
- (74) اينازو نيتوني، البوشيدا روح اليابان ترجمة وتقديم نصر حامد ابو زيد، ط 1 سلسلة المائة كتاب الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1990)، ص 205.
- (75) للتوسع في موضوع التعليم في اليابان في ظل الاحتلال، ينظر:
Edward R. Beauchamp and James M. Vardaman (ed). Japanese Education since 1945: A Documentary Study. (Armonk. 1994).
- (76) Edward R. Beauchamp. Windows on Japan Education. (Westport. 1991). p. 30.
- (77) Education situation at End of The War. (Monthly Summary No. 1). November 1945. in: Edward R. Beauchamp and James M. Vardaman (ed). op. Cit.5 p. 52.
- (78) School Education Under The New Situation (II) (Hatsu Koku No. 184). from The Chief of The Bureau of Lower Education [Ministry of Education] to all Prefectural Governor. September 12. 1945. in: Edward R. Beauchamp and James M. Vardaman (eds.). Op. Cit.. Pp. 53-55.
- (79) Education Policy for The Construction of New Japan. Ministry of Education. September 15. 1945. in: Ibid. Pp. 55 -58.

- (80) Report by The State-War-Navy Coordinating Subcommittee for The Far East. SWNCC 162/2. Secret. January 8. 1946. in: F.R.U.S.. Vol. VIII. Pp. 105 -108.
- (81) Ibid.
- (82) Report by The State-War-Navy Coordinating Subcommittee for The Far East. SWNCC 162/2. Secret. January 8. 1946. in: F.R.U.S.. Vol. VIII. Pp. 105 -108.
- (83) Ibid
- (84) O.J.P.P.. Pp. 33 -35.
- (85) United States Education Mission to Japan. Digest of Report. April 6. 1946. in: O.J.P.P.. Pp. 156 -163.
- (86) Edward R. Beauchamp and James M. Vardaman (eds.). Op. Cit.. p. 8.
- (87) Shigeru Yoshida. Op. Cit.. p.168.
- (88) ماكوتو آسو وايكوو آمانو، المصدر السابق، ص 75.
- (89) Shigeru Yoshida. The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis. Translated by Kenichi Yoshida. (London. 1961). p 168.
- (90) Ibid.
- (91) U.S. Department of State Revision of the Japanese Education System. March 27. 1947. Edward R. Beauchamp and James M. Vardaman (eds.). op. Cit.. Pp. 97-100.
- (92) للتوسع في قانون التعليم الأساس ينظر:
- School Education law (Law no. 26). march 29 1947. in: Ibid. Pp. 101-109.
- (93) ماكوتو آسو وايكوو وآمانو، التعليم ودخول اليابان العصير الحديث، سفارة اليابان في مصر، (القاهرة، 1976)، ص 79 - 80.
- (94) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2002)، ص 143 - 144.
- (95) ماكوتو آسو وايكوو آمانو، المصدر السابق، ص 80-81 Shigeru Youshid, Op. CIT

(96) باتريك سميث، اليابان رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٦٨،

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت، 2001)، ص 134.

(97) Shigeru Yoshida. Op. Cit.. Pp 171 -172.

(98) Ibid. p. 172 Ibid